

بيان صحفي

موجز لأبرز مضامين البيان الختامي لبعثة صندوق النقد الدولي لدولة الكويت بشأن

مشاورات المادة الرابعة لعام 2025

أصدر بنك الكويت المركزي بياناً صحفياً بمناسبة انتهاء الزيارة الرسمية لبعثة خبراء صندوق النقد الدولي لدولة الكويت خلال الفترة (3-17 ديسمبر 2025) في إطار المشاورات الدورية السنوية لعام 2025، بموجب المادة الرابعة لاتفاقية إنشاء الصندوق. وفيما يلي عرضاً موجزاً لأبرز مضامين البيان الختامي لبعثة الصندوق.

على صعيد تطور أداء الاقتصاد المحلي، أشار خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى بداية مسار التعافي الاقتصادي خلال عام 2025، حيث يتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.6% في عام 2025، ويستمر في النمو بنسبة 3.8% في عام 2026، واستقراره عند مستوى يزيد عن 2.0% على المدى المتوسط (من ثلاث إلى خمس سنوات). كذلك، فمن المتوقع أن ينمو القطاع غير النفطي بنسبة 2.7% و 3.0% في عامي 2025 و 2026 على الترتيب، واستقرار هذا النمو بنسبة تبلغ نحو 2.7% على المدى المتوسط.

وفيما يتعلق بمستويات الأسعار، فقد استمر تراجع معدل التضخم الأساسي لدولة الكويت على أساس سنوي ليصل إلى نحو 2.4% في أغسطس 2025، ومن المتوقع مواصلة الانخفاض في متوسط معدل التضخم ليصل إلى نحو 2.3% و 2.1% في عامي 2025 و 2026 على الترتيب، كما من المتوقع استقراره عند نحو 2.0% على المدى المتوسط.

وعلى صعيد الحساب الجاري ضمن ميزان المدفوعات لدولة الكويت، أشار البيان إلى استمرار الحساب الجاري في تحقيق فوائض مالية، كما ظلت الاحتياطات الخارجية قوية في عام 2024. هذا، وقد بلغ فائض الحساب الجاري نحو 29.1% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2024. وتُشير التوقعات إلى تباطؤ فائض الحساب الجاري ليصل إلى نحو 22.9% و 19.1% من الناتج

المحلي الإجمالي في عامي 2025 و2026 على الترتيب، مدفوعًا بتراجع أسعار النفط في السوق العالمية.

وفي شأن الموازنة العامة، أشار خبراء بعثة الصندوق إلى تحسّن أداء الموازنة العامة بدولة الكويت على الرغم من انخفاض الإيرادات النفطية، حيث تراجع عجز الموازنة العامة ليصل إلى نحو 2.2% من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2025/24، مدفوعًا بترشيد فاتورة الأجور، وخفض دعم الطاقة بما يتماشى مع أسعار الوقود العالمية، وزيادة الإيرادات غير النفطية عبر رفع رسوم الخدمات الحكومية. ومن المتوقع أن يرتفع عجز الموازنة العامة ليصل إلى ما نسبته 8.7% من الناتج المحلي الإجمالي (أي بقيمة تبلغ نحو 4.2 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2026/25، ونحو 9.4% من الناتج المحلي الإجمالي (أي بقيمة تبلغ نحو 4.6 مليار دينار كويتي) في السنة المالية 2027/26، وذلك نتيجة ارتفاع الإنفاق العام وانخفاض الإيرادات النفطية، وسوف يتسع العجز ليصل إلى نحو 11.5% من الناتج المحلي الإجمالي (أي بقيمة تبلغ نحو 7.0 مليار دينار كويتي) بحلول السنة المالية 2032/31.

وفي هذا السياق، أشار البيان الختامي إلى استئناف الحكومة إصدار الديون السيادية بعد توقف دام قرابة عقد من الزمن، حيث تم إصدار سندات محلية بنحو 4.6% من الناتج المحلي الإجمالي، وإصدار سندات خارجية بما يُعادل نحو 7.1% من الناتج المحلي الإجمالي حتى نهاية شهر أكتوبر من عام 2025.

أما بخصوص السياسة النقدية، فقد أشار خبراء بعثة الصندوق إلى أن نظام سعر صرف الدينار الكويتي المربوط بسلة "غير معلنة" من العملات يعتبر ركيزة ملائمة للسياسة النقدية، حيث ساعد في دعم استقرار الاقتصاد الكلي والوضع المالي على مدى سنواتٍ عديدة، بما في ذلك الحفاظ على معدل تضخم منخفض ومستقر نسبيًا. كما تم التأكيد على أن موقف بنك الكويت المركزي فيما يخص السياسة النقدية كان ملائمًا للأوضاع الاقتصادية المحلية، حيث قام البنك المركزي بتخفيض سعر الخصم بنحو 75 نقطة أساس منذ سبتمبر 2024، وهو ما يتماشى مع تحقيق أهداف احتواء معدلات التضخم واستقرار الناتج للقطاع غير النفطي.

وفيما يرتبط بالاستقرار المالي، أشاد خبراء بعثة الصندوق بحصافة التنظيم المالي والمتطلبات الرقابية لبنك الكويت المركزي، وانعكس ذلك في المحافظة على الاستقرار المالي ومتانة وقوة القطاع المصرفي الكويتي. ووفقًا لنتائج اختبارات الضغط التي أجراها البنك المركزي، تجاوزت نسب السيولة والرسملة للقطاع المصرفي الحد الأدنى لمتطلبات بازل (3)، فضلًا عن انخفاض نسبة القروض المتعثرة وتغطيتها بمخصصات كافية. هذا، وقد تضمن البيان الختامي ارتفاع نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص غير المالي على النحو الذي يُدعم نمو القطاع غير النفطي.

وعلى صعيد التحديات المرتبطة بالتوقعات الاقتصادية، أشار خبراء بعثة صندوق النقد الدولي إلى أن الاقتصاد الكويتي يواجه مجموعة متنوعة من بعض التحديات العالمية نتيجة اعتماده على النفط، وبخاصة تقلبات أسعار السلع الأساسية، وتباطؤ أو تسارع النمو العالمي، والتغيرات في أوضاع المالية العالمية. أما التحديات المحلية الرئيسية، فقد أشار البيان إلى أنها تتغير بوتيرة الإصلاحات الهيكلية ومشاريع البنية التحتية المرتبطة بها الهادفة إلى تنويع الاقتصاد.

وحول الإصلاحات الاقتصادية، أشار البيان الختامي إلى أن دولة الكويت تسعى إلى التحول من اقتصاد يعتمد على النفط إلى اقتصاد ديناميكي ومتنوع في إطار رؤية الكويت 2035، وازداد زخم هذه الإصلاحات بدءًا من سن قانون التمويل والسيولة. ولتحقيق هذا التحول، تبرز الحاجة إلى حزمة شاملة من الإصلاحات المالية والهيكلية.

وفيما يتعلق بالإصلاحات المالية لتعزيز الاستدامة المالية على المدى الطويل، أشار خبراء بعثة الصندوق إلى ضرورة ضبط أوضاع المالية العامة بشكل كبير على جانبي الإنفاق العام والإيرادات غير النفطية، وأشاروا إلى أن الحد من الإنفاق الجاري يتطلب ترشيد الأجور من خلال ربطها بالأداء، بالإضافة إلى ضرورة التخلص التدريجي من الدعم الكبير للطاقة من خلال إعادة تسعير فاتورة الكهرباء والمياه والوقود للمستهلكين لتصل إلى متوسط أسعارها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

وبخصوص زيادة الإيرادات غير النفطية، أشار البيان الختامي إلى ضرورة توسيع ضريبة دخل الشركات البالغ نسبتها 15% لتشمل جميع الشركات المحلية، مع إدخال ضريبة السلع الانتقائية

وضريبة القيمة المضافة المطبقتين بشكلٍ واسعٍ في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأشارت البعثة إلى أهمية وضع إطار متوسط الأجل للمالية العامة، بما في ذلك وضع إطار للقواعد المالية مع تحديد سقف للدين العام وهدف لرصيد الموازنة العامة غير النفطي.

أما فيما يتصل بالإصلاحات الهيكلية لتعزيز النمو غير النفطي، فقد أشار البيان الختامي إلى ضرورة تنفيذ حزمة من الإصلاحات لتحسين بيئة الأعمال، وإجراء إصلاحات في سوق العمل بما يؤدي إلى تعزيز الإنتاجية، وتحفيز النمو الذي يقوده القطاع الخاص.